



التطورات السياسية الداخلية في طرابلس الغرب أثناء حكم علي القرمانلي (١٧٥٤-١٧٩٠) (دراسة تاريخية)

الأستاذ الدكتور سمير عبد الرسول العبيدي
الجامعة المستنصرية مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية قسم الدراسات التاريخية
m80y98@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

نجح الضابط العثماني أحمد القرمانلي (١٧١١-١٧٤٥)، في قيادة تمرد، أفضى إلى تأسيس حكم محلي وراثي في طرابلس الغرب، تحت السيادة الاسمية للدولة العثمانية، لكن خلفاؤه، وفي مقدمتهم علي القرمانلي (١٧٥٤-١٧٩٠)، واجهوا صعوبات داخلية كبيرة، في بسط سيطرتهم، لتنامي نفوذ القبائل والزعامات المحلية، فضلا عن الأزمات الاقتصادية المستمرة، إضافة إلى طبيعة البلاد الصحراوية وقلة المياه، كما أسهمت الأحداث البحرية في زيادة حجم الأزمة، كل ذلك وسواه كان على الوالي علي القرمانلي خلال المرحلة الأولى (١٧٥٤-١٧٩٠) من حكمه التي يتناولها البحث، التعامل معه بنحو شبه يومي، ولا سيما مظاهر الفقر والمجاعات، وانتشار الأوبئة والأمراض، ذلك فاقم الأزمة، وحينئذ كانت تثير حفيظة وغضب السكان، وتدفع بهم إلى الثورة باستمرار، وذلك بدعم وتمويل من الزعماء المحليين، الذين يعتبرون أي حاكم قوي بمثابة تهديد مباشر لسلطوتهم وامتيازاتهم المتوارثة والمكتسبة، ما جعلهم عنصر عدم استقرار توجب على معظم الحكام الذين تعاقبوا على الحكم في ولاية طرابلس الغرب، التعامل معه بحزم وصرامة، باعتباره تهديد مباشر لحكمهم.

الكلمات المفتاحية: العثمانيون، ولاية طرابلس الغرب، القرمانليون، السياسة الداخلية، علي القرمانلي

Internal political developments in Tripoli during the reign of Ali Karamanli
(1754-1790) (Historical study)

Professor: Dr. Samir Abdul Rasoul Al Obeidi

Mustansiriyah University Mustansiriyah Center for Arabic and International
Studies Department of Historical Studies, Baghdad, Iraq

Corresponding author: m80y98@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The Ottoman officer Ahmed Karamanli (1711-1745) succeeded in leading a rebellion that led to the establishment of a local hereditary government in Tripoli, under the nominal sovereignty of the Ottoman Empire. However, his successor, led by Ali Karamanli (1754-1793), faced great internal difficulties in extending their control due to the growing influence of the tribes and local leaderships, in addition to the ongoing economic crisis. In addition to the desert nature of the country and the scarcity of water, maritime events also contributed to the severity of the crisis. All of this and more was something that the governor, Ali Karamanli, during the first phase (1754-1790) of his reign, which is the subject of this research, had to deal with almost daily, especially the manifestations of poverty and famine and the spread of epidemics and diseases. This exacerbated the crisis, thus provoking the resentment and anger of the population and driving them to revolt constantly. This



was done with the support and funding of local leaders, who considered any strong ruler a direct threat to their inherited and acquired power and privileges, making them an element of instability that most of the rulers who succeeded to power in the state of Tripolitania had to deal with firmly and strictly, as a direct threat to their rule.

Keywords: Ottomans, Tripoli Province, Karamanlis, Internal Policy, Ali Karamanli

المقدمة

تتكون ولاية طرابلس الغرب من ثلاثة أقسام، الأول يسمى (إقليم بنغازي)، وعاصمته برقة، في حين يتكون القسم الثاني (طرابلس الغرب) من الشطرين الغربي والأوسط وعاصمته تحمل ذات الاسم، وتمثل (فزان) القسم الثالث، إذ تشمل مناطق الدواخل الصحراوية، وتقع جنوبي البلاد، وعاصمته (سبها)، ويتركز غالبية السكان بالمناطق الساحلية، في بنغازي وطرابلس الغرب.

أسس الضابط أحمد باشا (١٧١١-١٧٤٥)، الحكم القرمانلي (١٧١١-١٨٣٥)، على يد القولوغلية، وكان علي القرمانلي (١٧٥٤-١٧٩٣)، ثالث حكامهم، ويسعى البحث لدراسة المرحلة الأولى من عهده (١٧٥٤-١٧٩٠)، الذي استمر حكمه حتى ٢٩ تموز ١٧٩٣، كون المرحلة الثانية شهدت أحداث تاريخية مختلفة، إذ نشبت الحرب الأهلية بعد اغتيال "البك" (ولي العهد) بتاريخ ٢٠ تموز ١٧٩٠، أعقبه احتلال علي برغل للمدينة بتاريخ ٢٩ تموز ١٧٩٣.

درس المبحث الأول الموسوم "القرمانليون (البدايات والتكوين الاجتماعي)"، الانتماء العرقي لطبقة القولوغلية، وهم نتاج الامتزاج ما بين العناصر العثمانية، والنساء المحليات، لذا مع مرور الزمن ازدادت أعدادهم وقوتهم، فشغلوا اغلب المناصب الرسمية، ما منحهم الهيمنة على حساب العناصر الأخرى، كما كانوا العنصر المؤثر في الأحداث المختلفة التي شهدتها الولاية.

تطرق المبحث الثاني الموسوم "نظام الحكم"، إلى هيكلية الحكم والإدارة في طرابلس الغرب، إذ تم الإبقاء على المؤسسات السابقة، باستثناء مؤسسة "الديوان"، التي أصبحت ذات أهمية رمزية، في حين شكل القولوغلية وسكان الساحل والمنشية عماد المؤسسة العسكرية والمدنية، كما تم وضع هرمية لشغل المناصب الأخرى، في محاولة لترسيخ أسس الحكم.

سعى المبحث الثالث الموسوم "السياسة الداخلية" إلى الإلمام بأهم الصعوبات التي واجهها علي القرمانلي، فطرابلس الغرب المترامية الأطراف، كذلك التنوع القبلي وسطوة الزعامات ضمن الصفوف القبليّة، فنافست المؤسسات الرسمية، فضلا عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تردي الأوضاع المعيشية من جراء الحروب والاضطرابات وتقصي الأوبئة، كذلك طبيعة البلاد الصحراوية وشح المياه، مما جعل التجارة وعبور القوافل المصدر الرئيسي للاقتصاد، ما يستدعي توفير الأمان، لديمومة الاقتصاد المحلي.

مشكلة البحث:

شهدت طرابلس الغرب، مجموعة من الأحداث السياسية في بداية القرن ١٨، إذ لم تكن بمنأى عن التطورات في الدولة العثمانية، وفي مقدمتها ولايات الشمال الإفريقي (طرابلس الغرب، تونس، الجزائر)، التي عانت وباستمرار من اضطراب الأمن والنظام، مما أوجد حالة من عدم الاستقرار السياسي، ذلك ما أوجد



أوضاع بالغة الصعوبة بالنسبة لعامة الناس، الذين وجدوا أنفسهم محاصرين ما بين نيران الحروب والمنازعات الداخلية، وما بين الأوضاع الاقتصادية المأساوية، ولاسيما في طرابلس الغرب التي تتميز بساحلها الطويل المطل على البحر المتوسط، والذي كان في الأوضاع الاعتيادية بمثابة ممر للقوافل التجارية إلى قلب إفريقيا، لكن ذلك لم يحدث، وزاد من أثر ذلك الاتساع الجغرافي الكبير، ما بين الساحل والصحراء، فضلا عن شح مصادر المياه، لذا تصاعدت الدعوات الاستقلالية مدفوعة بالرغبة في الحفاظ على الأمن والاستقرار، أمام عجز شبه تام للدولة العثمانية، فتأسس الحكم القرماني، على يد أحمد القرماني، وهو حكم يعترف بالسيادة الاسمية للدولة العثمانية، حيث نجح بالحفاظ على الأمن، في بلد يتميز بقوة الزعماء المحليين المناوئين للسلطة المركزية.

أهمية البحث:

نجح القرمانيون في حكم طرابلس الغرب في عهد تميز بكثرة تقلباته السياسية، وخلال ذلك حاولوا وبإصرار تقديم أنفسهم كحكام محليين، لكن هذا لم يغير من طبيعة حكمهم الاستبدادي، بل إن تركيبة الحكم، لم تختلف بشيء يذكر عن العهد السابق، ولم يكن عهد علي القرماني في الحكم باستثناء لذلك، فضلا عن أنه أطول حكام الأسرة القرمانية، إذا استمر حكمه نحو ٤٠ عاما، ثم بما شهدته من أحداث عسكرية وسياسية كبرى، أرغمت الوالي القرماني على تخصيص الجزء الأعظم من اهتماماته وقطعاته العسكرية، بل وموارده المالية الشحيحة، إلى التصدي لهذه المشاكل والأزمات، في بلد متسع الأرجاء، لم تعدد طبقاته السياسية الحاكمة أو يتقبل زعماءه المحليون أي نوع من أنواع السلطة المركزية، كما أسهم تورط البحرية الطرابلسية في مهاجمة السفن الأوروبية المبحرة في المتوسط، فضلا عن نقشي الفقر والمجاعة والأوبئة، تلك المعطيات حددت مسار الحكم.

المبحث الأول: القرمانيون (البدايات والتكوين الاجتماعي).

لم يكن العهد العثماني (١٥٥١-١٩١٢)، في طرابلس الغرب، والشمال الإفريقي، مرحلة حكم عابرة، أو سيطرة خارجية زائلة، كما اعتقد البعض أو صيروها، بل كانت امتدادا طبيعيا للدول الإسلامية الكبرى، رغم نشأة الدولة العثمانية جغرافيا خارج الوطن العربي، وقيامها على عاتق العنصر التركي، إلا أن الدين الإسلامي كان العامل الأساسي في تكوين الإمارة، ومن بعد الدولة، أو السلطنة العثمانية المترامية الأطراف، ونتيجة لهذا البعد الديني الإسلامي، فإن تأثيرات العهد العثماني في تاريخ، وحاضر العالم الإسلامي تحت لوائها كبير، وفي مختلف مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، لاسيما في تاريخ الولايات المغاربية (طرابلس الغرب، تونس، الجزائر)، وهذه التأثيرات أو الحضور العثماني (التركي)، في تاريخنا الحديث والمعاصر، تعرض لحملات من التهميش والإقصاء المتعمد، ورضخ كثير من المؤرخين والكتاب المعاصرين لمتطلبات هذا التوجه ورؤية لمرحلة في دراسة التاريخ الاجتماعي للمجتمعات العربية وتكويناتها التاريخية.

ليبيا(استخدم المحتلون الإيطاليون التسمية لأول مرة عام ١٩٣٤) أو "ولاية طرابلس الغرب" العثمانية لم تكن حالة استثنائية، بل سارت سياساتها، وجهود مؤرخيها، على المنوال ذاته في النصف الثاني من القرن العشرين، ومطلع الألفية الجديدة، من خلال تبني الخطاب السياسي والأطروحات العربية المشرقية، القائمة أساسا (في الأغلب الأعم)، على إحالة مشاكل التاريخ المعاصر، وإحباطات وإخفاقات، المرحلة، إلى العهد العثماني، إذ اعتدنا في العقود الماضية على قراءة مصطلح "العنصر التركي"، أو طبقة الكراغلة "الكولوغليون" الحكام الفعليون للبلاد، عند التعرض للتاريخ الاجتماعي لطرابلس الغرب والمغاربة عموما، من خلال تبني الكثير من الدراسات الأكاديمية، وغير المتخصصة، مفاهيم ومصطلحات اثنوية عرقية، كمدخل لدراسة المجتمع المحلي، كما أفضيت بعض تلك الدراسات في توصيفاتها العرقية الإقصائية إلى هذا المكون، أو ذلك، من مكونات المجتمع المحلي، واعتماد مبدأي الأغلبية والأقلية في النظرة التاريخية، بل والحالية للمجتمع، الأمر الذي أوجد أشبه بأزمة، أو مسألة مستدامة في تعريف المجتمع المحلي، وتحديد الهوية الوطنية، الأزمة التي نعتقد بأن المخرج الأساسي منها في دراسة المجتمع، وتشكيلاته الاجتماعية التاريخية في العهد العثماني الطويل والزاخر



بالأحداث، وعلى مختلف الصُّعد السياسية والعسكرية والاجتماعية.. الخ، كمدخل ووسيلة مثالية لمعرفة خصائصه الأساسية المكونة للهوية الوطنية (قدارة، ٢٠١٣، الصفحات ٤٦٦-٤٦٧).

كانت تسمية القولوغلية أو "الكراغلة" وهي التسمية المحلية، المشتقة من الكلمة العثمانية "قول أوغلو"، ومعناها "أبناء العبيد"، يشكلون في بعض المدن المطلة على الساحل الغربي للبحر المتوسط (مصراته وطرابلس وزليطن)، نسبة عالية من السكان المحليين، وهم ينحدرون كما تدل تسميتهم من زواج أفراد الجيش العثماني من الانكشارية والوافدين من مناطق مختلفة من الدولة العثمانية، بالنساء المحليات، وحتى مطلع القرن الماضي، أي إلى حين قيام الوالي العثماني حافظ باشا (١٨٩٩-١٩٠٣)، بإصدار التنظيم الإداري الجديد في العام ١٩٠٢، ظل القولوغلية يمدون كافة الخدمات الحكومية، بعناصر من صفوفهم (الجيش، الشرطة، جباية الضرائب، الخ)، وهم يتمتعون لقاء ذلك بامتيازات وحقوق خاصة، وقد زاد عددهم بانضمام بعض القبائل العربية أو البربرية إلى السلك الحكومي، والتي مازال عالقاً بها الاسم، ومثال ذلك قبيلة "السنانات" في مدينة الخمس، التي يرجح أنها عربية الأصل؛ كما قدمت أغلبية القبائل القاطنة في إقليم فزان الواقع جنوب ولاية طرابلس الغرب، خدمات للقولوغلية، أو قامت بأداء وظائفهم، لذا أدرجت تحت مصطلح "المخازنية"، أي الملاكات الحكومية، سواء المدنية منها أو العسكرية، ولكن ليس من ناحية الانتماء العرقي، إذ لم يحصل امتزاج يُذكر مع العنصر العثماني الوافد من خارج ولاية طرابلس الغرب، في ربوع تلك المناطق القبلية البعيدة عن مركز الحكم، وذات الطبيعة الصحراوية القاحلة، لذا بقيت القبائل المحلية محافظة على أصولها العرقية، بالرغم مما سبق ذكره (اغسطيني، ١٩٧٨، صفحة ٤٣).

في هذا السياق يذكر المؤرخ الليبي إسماعيل كمال (١٨٨٢-١٩٣٦) في كتابه (سكان طرابلس الغرب) الصادر باللغة الإيطالية عام ١٩٣٥ "الكولوغلية من التركية قول أوغلي هم المنحدرون من اختلاط الانكشاريين بالبربر الخاضعين للحكم العثماني وبالعبيد البيض (المماليك) المسيحيين الذين أسرههم فرسان البحر الطرابلسيين"، وتوجد في إقليم طرابلس الغرب مجموعات كبيرة من الكولوغلية في الزاوية، وطرابلس الغرب، وفي منطقتي المنشية وساحل طرابلس الغرب (حيث يكونون كامل السكان المسلمين تقريباً) وفي ساحل الخمس، وفي زليطن ومصراته، كما توجد مجموعات صغيرة في جزور والقصيات وغريان، فضلاً عن بعض الفروع الموزعة في مناطق أخرى، مثل زوارة، في حين يبلغ عددهم الإجمالي نحو خمسة وأربعين ألف تقريباً، إذ يؤلفون نحو ٩% من سكان ولاية طرابلس الغرب (باستثناء فزان) (كمال، ١٩٩٧، صفحة ٦٠).

إن حالة الأزمات والمشكلات المجتمعية القديمة، والراهنة يرجع أحد أسبابها إلى حالة الجهل السياسي المتعمدة بالتاريخ الاجتماعي الليبي وخصوصيته التاريخية، إلى جانب قلة الدراسات والكتابات المحلية التاريخية التي عالجت الموضوع خلال العهد العثماني، على الرغم من طول ذلك العهد وغناه بالأحداث التاريخية، إلى جانب عزوف الباحثين المعاصرين عن الخوض في التاريخ الاجتماعي، والتشكيلات الاجتماعية نظراً إلى تلك "الحساسية المجتمعية" المفرطة تجاه هذا الجانب التاريخي والحيوي في الواقع المحلي، بل الأهم من ذلك حالة التماثل بين الدراسات الليبية، والدراسات العربية الحديثة التي تبنت واقتبست عددًا من التحليلات والاجتهادات الواردة في تلك الدراسات، التي لها ما يبررها قليلًا أو جهويًا، استندت عليها في تحليلها للتشكيلات الاجتماعية، لاسيما التوصيف العرقي اتجاه جماعات "قبائل" الكراغلة الليبية، وغير ذلك من المبررات الموضوعية التي تبرر الدراسات حول الكراغلة ودورهم "الإيجابي" في التاريخ الحديث والمعاصر، كمحاولة للإلمام بمجموعة من المواضيع الحساسة والغامضة في هذا التاريخ، وإثارة عدد من التساؤلات العلمية والمنطقية التي تتعلق بتشكيل الكراغلة الليبيين، ومدى موضوعية نسبتهم إلى العثمانيين، أو أبناء العثمانيين (قدارة، ٢٠١٣، الصفحات ٤٦٧-٤٦٨).

إن ظهور الدولة المستقلة عن الإمبراطورية العثمانية ليست ظاهرة محدودة، ولكنها عكست ظهور طبقة الأعيان في ولايات الإمبراطورية، في بداية القرن ١٨، كأسرة العظم في دمشق، الجليلي في الموصل، الجزائر



في عكا، ظاهر العمر في فلسطين، الأسرة الحسينية في تونس، إذ برزت كجامعي ضرائب (أعيان في المدن) في نهاية القرن ١٧، وأصبحت القاعدة الأساسية للأسر المستقلة في القرن التالي، هذه الأسر كأسرة القرماني في طرابلس الغرب (١٧١١-١٨٣٥)، عكست استقلالاً نسبياً، ولكن مع ارتباط نسبي مع الإمبراطورية، مثلاً أحمد القرماني (١٧١١-١٧٤٥) (العبيدي، ٢٠١٩، صفحة ٨٦)، جاء من طبقة القولوغلية العسكرية، وهم أبناء ضباط عثمانيين ونساء محليات، ولكنهم في النهاية تصرفوا كعثمانيين، كما كانوا أعضاء في النخبة الحاكمة كضباط أو قوات محلية خاصة أو شرطة وجامعي ضرائب، ولكن الأسرة القرمانية ليست كالولاية العثمانية السابقين خلال العهد العثماني الأول (١٥٥١-١٧١١)، إذ حاولوا تقديم أنفسهم للسكان المحليين، بأنهم مختلفون، كونهم ينتمون للمجتمع المحلي، كما سعوا للتواصل مع جميع مكوناته، مستغلين خبراتهم المكتسبة في ذلك، بل وفي بعض الأحيان استخدموا اللغة العربية في مراسلاتهم الخاصة والرسمية (حميدة، ١٩٩٥، الصفحات ٤٨-٤٩).

مؤسس الأسرة القرمانية أحمد بن يوسف بن محمود بن مصطفى القرماني (١٦٨٦-١٧٤٥)، نسبة إلى مدينة قرمان التي تقع جنوب قونية بالأناضول، فوالد جده مصطفى المولود في تلك المدينة، كان يخدم في الأسطول العثماني الذي احتل طرابلس الغرب عام ١٥٥١، وبعد أن جمع ثروة كافية على أثر عدد من الحملات البحرية، وصل إلى طرابلس الغرب ضمن أول دفعة من الانكشارية خلال حكم الوالي العثماني مراد آغا (١٥٥١-١٥٥٣)، ليستقر فيها بشكل دائم، ويؤسس أسرة، بعد أن تزوج سيدة من السكان المحليين، أما يوسف والد أحمد باشا، وهو الممثل النموذجي للقولوغلية، فقد بدأ خدمته العسكرية في القوات المخصصة للأمن الداخلي في الولاية، وبفضل حزمه وشجاعته تدرج في المناصب العسكرية القيادية، لينال لقب "بك"، وأصبح قائدا لفرقة الجند في ضواحي مدينة طرابلس الغرب مركز الولاية، في حين سار أحمد على خطى والده الناجحة، فدخل الجيش وانتظم في الفرقة التي كان والده يقودها، وبسرعة ترقى الشاب الذكي والشجاع في مدارج النجاح، إلى أن تحقق طموحه الكبير، باحتلال المنصب الذي كان والده يشغله (بروشين، ٢٠٠١، الصفحات ١٠٥-١٠٦).

إزاء ما تمتع به من حنكة وكفاءة عسكرية، بدأت فرقة أحمد القرماني، والمكونة من القولوغلية دون سواهم، تكتسب صفات ومهارات خاصة، ليس فقط في الضواحي، بل وفي طرابلس الغرب بأسرها، من جراء انضباط أفرادها، ومهارتها في قمع الثورات الداخلية، وفرض الأمن والنظام، كما ساعد في ذلك المسلك الخاص الذي سار عليه، والذي يتمثل في الوقوف على الحياد، وعدم الزج بنفسه في الصراعات الداخلية الدائرة بين مختلف فئات الانكشارية، وكانت خطته السرية، تقضي بالانتظار حتى تنهياً الفرصة المناسبة لاستلام الحكم، بعد أن تستنزف الأطراف المتحاربة قواها، فيدخل بنفسه معركة الصراع على السلطة، وهو مخطط بارع أثبت جدواه، فمع تعرضه لمحاولة اغتيال، أدرك أن الوقت قد حان للعمل، فانتقل إلى مرحلة الهجوم، وبمساعدة من أتباعه المخلصين، من القولوغلية والإقطاعيين المحليين والمرابطين (رجال الدين) وأعداء الوالي العثماني، والذين سئموا جميعهم من حالة الفوضى والقتال الداخلي، التي أدت إلى نشر الجوع والخراب في أرجاء الولاية، مع عزوف السفن التجارية عن زيارة الموانئ الطرابلسية، جراء غياب الأمن وضعف السلطات، فضلا عن شيوع الفتن الداخلية ومظاهر الفساد واستيلاء الإتاوات... الخ، مما أدى إلى كساد كبير في عمليات البيع والشراء في أسواق مدينة طرابلس الغرب، فارتفعت الأسعار بنحو كبير، كذلك تفشى الجوع والمرض بين صفوف السكان، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية بصورة مأساوية، في حين مثل القولوغلية غالبية أنصاره، وهو أمر متوقع سلفاً، فتم فرض حصار محكم على مدينة طرابلس الغرب مركز الولاية، بيد أنه كان لأحمد القرماني داخل المدينة كثير من المؤيدين الذين فتحوا له البوابات، وفي ٢٨ تموز ١٧١١، أعلن توليه الحكم، وسرعان ما أرسل وفد من زعماء الولاية إلى اسطنبول، وزوده بهدايا قيمة إلى السلطان العثماني أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠)، وكانت مهام الوفد تقتضي بالحصول على فرمان سلطاني بتولية أحمد القرماني على الحكم، وإطلاع السلطان على الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها البلاد، والأسباب الموجبة التي دفعته إلى التحرك العسكري، ونقل السلطة إليه، فضلا عن ذلك دعم موقفه بعريضة موقعة من الأعيان والزعماء المحليين في



ولاية طرابلس الغرب، فحظي بما يريد، إذ لم يكن أمام السلطان سوى ذلك، مع تقاوم الأمور في الدولة العثمانية التي استنزفتها الثورات الداخلية والحروب الخارجية (بروشين، ٢٠٠١، الصفحات ١٠٦-١٠٧).

كانت "ليبيا العثمانية" ولاية اقتطعت من الحكومة المركزية، فضلا عن كونها فقيرة وهامشية، مقارنة بولايات أخرى مثل سوريا ومصر، كانت الولاية مكونة من مجتمعات محلية عديدة يقودها زعماء قبليون ينتمون إلى أسر منتفذة تحظى بالمال والقوة العسكرية، وتتنافس مع الدولة المركزية في طرابلس الغرب، وكان بمقدور التحالفات أو الصفوف القبلية، من حيث كونها تنظيمات اجتماعية اقتصادية وسياسية مستقلة، منافسة السلطات الضعيفة في طرابلس الغرب منذ القرن ١٦، وبذلك كان عليها غالباً أن تتنافس بل وتتقاتل في كثير من الأحيان، مع تلك الزعامات المحلية، ذات الانتماءات القوية والمنتفذة، كما كان الشأن مع دولة أولاد محمد في فزان (١٥٥٠-١٨١٣) (خوجة، ١٩٧٩، الصفحات ١٣-٨٦)، كان التجار والفلاحون ينشدون الحماية والأمن، إما من هذه الدول الصغيرة أو من الصفوف القبلية، وهكذا وقع عبء الخراج والزكاة والإتاوة، بنحو أساسي، على كاهل الفلاحين والعبيد وقبائل الموالي والتجار، أكثر من ذلك، لم تكن ثمة دولة وطنية موحدة تسيطر على الأمور في ولاية طرابلس الغرب سيطرة تامة خلال العهد العثماني الطويل، ولم تكن هناك سوق واحدة، بل كان ثمة أسواق خارجية، مثل جنوب تونس وبلاد السودان وغرب مصر، كان هذا هو الاتجاه العام حتى النصف الثاني من القرن ١٩ (احميدة، ٢٠٠٩، صفحة ٥١).

المبحث الثاني: نظام الحكم.

إن هذا الوضع الذي كانت عليه ولاية طرابلس الغرب أثناء العهد العثماني الأول (١٥٥١-١٧١١)، وإن غابت فيه السلطة المركزية، فإنه يجب ألا نغفل خلاله دور العثمانيين في وضع لبناتها الأولى بتوحيدهم البلاد وإظهارها بمظهر الكيان السياسي الموحد، فيفضل هذا التوحيد تمهد الأمر للقرمانيين، فتمكنوا من تثبيت دعائم السلطة المركزية وتأكيدهما، إذ عنوا منذ البدء بمد نفوذهم على جميع أرجاء الولاية، فإخضاع المنطقة وبنحو مباشر له أهمية خاصة بالنسبة إليهم، هذه الأهمية لا تنتهي عند بُعد "هيبة" السلطة الحاكمة فحسب، بل تمتد لتشمل شرعية السيطرة على مواردها، ولما كان نطاق حكمهم محدوداً بحدود الولاية، فإن توسيع دائرة نفوذهم وفرض سيطرتهم على كافة المناطق، شكل هدفاً مهماً وأساسياً بالنسبة لهم للحصول على أكبر قدر ممكن من النفوذ والمكاسب المادية.

إن تحقيق هذه الغاية دفع بهم منذ البداية إلى الاهتمام بالجيش الذي رأوا فيه الأداة التي تمكنهم من بلوغ غايتهم، فما إن استلم أحمد القرماني الحكم، حتى بادر بالقضاء على قادة الانكشارية الذين شكل وجودهم خطراً على حكمه، وحتى يُحكم قبضته على المنطقة أعاد تشكيل الجيش بالاعتماد أساساً على عناصر القولوغلية الموالين له، والذين كان لهم فضل صعوده إلى الحكم، فضلا عن السكان المحليين الذين شكلوا عنصراً مهماً في ذلك الجيش، وبفضل هذه القوات نجح وخلفاؤه من بعده، مجابهة العديد من الفتن والثورات الداخلية والقضاء عليها، كما عملوا من خلالها على بث الشعور بوجود حكومة قوية قادرة على قمع الانتفاضات المعارضة في مختلف المناطق، غير أن افتقاد هذه القوات لصفات الجيش النظامي بالنظر إلى عجز القرمانيين عن دفع الرواتب الثابتة لها، والاكتفاء باستدعائها وقت الحاجة، مقابل إعفائها من الضرائب، فضلا عن غياب الوحدة والتناسق بين صفوفها، إذ ضمت القولوغلية والسكان المحليين، وهؤلاء الأخيرون، اختلفت انتماءاتهم القبلية، كما تباينت خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية، مما يعني إمكانية تنافرهم، ومع وجود عناصر أخرى مختلفة، مثل الأوروبيين حديثي العهد بالإسلام والأرناؤوط (الألبان)، مما أفقد تلك القوات صفة التجانس والانسجام، ذات الأهمية الاستثنائية، ولاسيما لدى خوض غمار المعارك، ضد قوات أخرى غير نظامية (الدين، ١٩٩٨، الصفحات ٢٤٩-٢٥٠).

ولما كان الوالي يعتمد منذ البداية على قوة سكان المنشية والساحل، الذين ظلوا ما يزيد على قرن من الزمان أقوى دعامة للأسرة القرمانية، والذين أعفوا من الضرائب والعوائد والتكاليف، ولم يكن عليهم التزام آخر



سوى تقديم الجيوش التي كان الوالي يطلبها منهم، ولما كان يقدر ضرورة وجود قوات مجهزة لفرض سلطته على القبائل المتمردة في مناطق الدواخل ذات الطبيعة الصحراوية الشاقة، لذلك تم إنشاء جيش دائم من طوائف القولوغلية والسكان يتألف عادةً من ألف جندي وخمسمئة فارس وستة آلاف من المشاة، وكان يمكن زيادتها عند الضرورة زيادة كبيرة، وذلك خلاف حرسه الخاص (ميكاي، ١٩٦١، صفحة ٢٨).

وقد أنشأ الوالي حكومة استبدادية مطلقة؛ ذلك لأن الديوان الذي يتألف من الوزراء وكبار موظفي الدولة ومن كل من كانوا سفراء لدى الدول الأوروبية ومن ضباط الجيش ورؤساء البحرية، الذي كانت موافقته ضرورية على القرارات في الشؤون الهامة في الماضي ولاسيما كل ما يتعلق بالعلاقات مع إسطنبول ومع الدول الأوروبية والصلح والحرب والمعاهدات، فقد كُتلت أهميته، بعد أن مُنحت للقادة أوامر وسلطات حكومية لمنح الضمانات والرخص وجوازات سفر، وأصبح لا يدعى، إلا عندما يرغب الوالي، بإرادته القانون الأوحده في ولاية طرابلس الغرب.

وكان "البيك" في المرتبة الأولى من رجال الدولة وهو قائد الجيش، ويقع على عاتقه أمر استتباب الأمن والنظام في البلاد، وتحصيل الضرائب، ولقد شغل أحمد القرماني المنصب بعد وصوله للحكم، ثم منحه لأخيه من أمه الحاج شعبان، ثم منحه بعد ذلك لابنه بالوراثة.

كما كان يتبع الوالي مختلف "الأغاوات"، أي كبار القادة والرؤساء العسكريين الذين يأتي بمقدمتهم "أغا الانكشارية"، في حين كان على رأس الأسطول، ريس البحرية أو قبطان الميناء، وكان من واجبه تجهيز وإعداد السفن التي كانت تخرج من الميناء وحفظ النظام في كل ما يتعلق بإبحار السفن ورسوها في الميناء، وشحن البضائع وتفريغها وتحصيل الرسوم الجمركية، وكان يتبعه الرؤساء الذين يتولون قيادة السفن.

أما الشؤون المدنية فكان الأول في المرتبة والسلطة "الكيخيا الكبير"، وهو مستشار الوالي الخاص، والقاضي الذي يفصل فيما يقع من خصومات ما بين القبائل، وكان من واجبه العمل على تنفيذ أوامر وقوانين الوالي ومعاينة مخالفيها، وفي حالة عدم وجود الكيخيا أو وجود ما يمنعه من القيام بعمله، كان يوجد "الكيخيا الصغير"، الذي يحل محله وهو ناظر القلعة وقائد حرس الوالي، وكان يوكل إليه أيضاً أمر تربية "البيك" وتعليمه، كما يوجد في مدينة طرابلس الغرب موظف كبير لحفظ النظام وإدارة القضاء، وهو "الشيخ"، لكن كان الوالي يقوم، وبحسب رغبته بالفصل في بعض القضايا بين رعاياه، وعند ذلك يساعده المفتي والقاضي، وكان هذا الأخير هو رئيس القضاء الشرعي، في حين كان يعين في وظيفة "قائد" بعض الموظفين القضائيين الخصوصيين الذين يتزعمون بعض الأعراف والقبائل، أو بعض طوائف النشاط الاقتصادي (الأحمر، ٢٠٠٩، الصفحات ١٢٦-١٣٢)، وكذلك كان لأمناء الوالي "الخوجات" أهمية خاصة، إذ كان يختار من بينهم غالباً السفراء لدى الدول الكبرى.

بالنسبة إلى الشؤون المالية، فكان يشرف عليها ويتولى تصريفها "الخازندار" أو أمين الخزانة، الذي كان من اختصاصه العناية بإرسال الرسائل الرسمية، والإشراف على ممالك الوالي، في حين كانت حكومة النواحي المختلفة والقبائل موكولة إلى "القائد" (ميكاي، ١٩٦١، الصفحات ٢٨-٢٩).

وصف أنتوني كنيكت Anthony knecht مستشار القنصلية الإنكليزية، الوضع وهو يكتب تقريره للقنصل الذي يخلفه على المنصب، العام ١٧٦٨، عن أسفه لانتهيار الأسرة القرمانية، كما لاحظ تدمير السكان واستيائهم، وهو يذكر في تعداد المناصب التي تأتي بعد الوالي:

- البك: القائد العام للجيش المكلف بجباية الخراج والرسوم.
- آغا الانكشارية: قائد جميع الجيوش قبل أن يتولاها البك مباشرة، ويساعده أغوات آخرون
- الكاهية: أعلى وظيفة مدنية، إذ يتولى نيابة الوالي، وهو مستشار خاص له، يقدم العرائض، ويفض الخلافات.



- ريس البحر: أرفع ضابط بحري، يدير شؤون الميناء ويرأس عددًا آخر من القباطنة.
- الخزندار الأكبر: أمين خزينة الحكومة.
- الخزندار الأصغر: أمين صندوق خاص بالوالي.
- الكاهية الأصغر: يتولى قيادة الحرس الخاص، كما يعمل مربياً لولي العهد.
- شيخ البلاد: من الزعماء المحليين، يختص بشؤون المواطنين.

كما يتولى أربعة أو خمسة يعرفون باسم "خوجة" الشؤون الإدارية للوالي، ويمثل الحكومة نواب في المقاطعات (قادة)، أما الديوان أو المجلس، فيتألف من سفراء الولاية في الدول الأوروبية والقادة العسكريين، حيث يتم مناقشة الشؤون الهامة وفرض الضرائب وإبرام الاتفاقيات، غير أن علي القرمانلي جمد الديوان وتجاهله، وقليلًا ما كان يستدعيه أو يستشير.

أما القوات العسكرية النظامية، طبقاً لما يذكره كنيكت، فتتألف من مئتين إلى ثلاثمائة من الداخلين حديثاً في الإسلام، وأربعمئة انكشاري، وخمسمئة أرناووطي وستمئة عربي، أما البحرية فتتألف من الأرناووط والعرب المتطوعين الذين يعملون على أساس الحصة من الغنائم، والتي كانت قد أخذت منذ أعوام في الانهيار، كذلك تكون الأسطول الطرابلسي في عام ١٧٦٥ من ثلاث سفن من نوع "شابيكي" Xebec (أو الشباك سفينة شراعية متوسطة، لا تزيد حمولتها عن ٢٠٠ طن، لذا كانت تتسلح بمدافع أقل، كما تتميز بخفة حركتها)، وكانت أقوى هذه السفن مسلحة بعشرين قطعة مدفعية كحد أقصى، لضمان المناورة خلال المعارك البحرية، فضلاً عن خمس سفن أخرى من نوع "غليوطة" Lateen (أو غليون وهي سفينة شراعية كبيرة متعددة الطوابق، كانت أيضاً القوام الأساسي للأساطيل الحربية الأوروبية في البحر المتوسط خلال القرنين ١٧ و١٨، تضم ثلاثة صواري أو أكثر) (روسي، ١٩٩١، الصفحات ٣٠١-٣٠٢).



المبحث الثالث (السياسة الداخلية).

توفي محمد القرماني بتاريخ ٢٤ تموز ١٧٥٤، (ناجي، ١٩٧٠، الصفحات ١٦١-١٦٢) بعد مرض ألزمه الفراش ٣٥ يوماً، وترك الولاية في يد ابنه علي، ودفن قرب والده، ثم بايع السكان الوالي الجديد، وهو لا يزال صغيراً في مستهل شبابه، إذ بلغ عمره ٢٣ سنة، لكنه كان شخصية ضعيفة، إذ حفل عهده الطويل بالاضطرابات والفتن والقلقل، لكنها لم تمنعه من الاستمرار في الحكم نحو أربعين سنة، وكان عليه، في البداية أن يهتم بالدفاع عن سلطته، ومركز أسرته، ضد المؤامرات ومطامع قادة الجيش، وجشع قباطنة البحرية الذي تثيره النسبة المئوية الكبيرة التي يتقاضونها من غنائم العمليات البحرية التي يقومون بها ضد السفن الأوروبية المبحرة في المتوسط، وقد جر عليه ذلك، ظهور عدد من الأساطيل الأوروبية، التي كانت تطالب بالقوة، التعويض عن الخسائر التي ألحقتها البحرية الطرابلسية بسفنها التجارية (برنيا، ١٩٨٥، الصفحات ٢٨٨-٢٨٩).

كان علي القرماني قد أرسل منذ شهر كانون الأول ١٧٥٤ علي خوجه سفيراً له في أسطنبول، لإبلاغ السلطان محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤) نبأ اعتلائه الحكم، ولكن ترافق وصوله مع وفاة السلطان في ١٣ كانون الأول ١٧٥٤، مما كان سبباً في تأخير منح فرمان الخاص بتوليته الحكم، حتى أرسله السلطان الجديد عثمان الثالث (١٧٥٤-١٧٥٧) مع هدايا ثمينة في شهر آب من السنة التالية.

وعندما تسلم فرمان، اقترح أن يرسل سفراء له إلى الدول الأوروبية التي كانت لها مصالح في البحر المتوسط لتأييد المعاهدات القائمة أو لعقد اتفاقيات جديدة، ولم يتمكن من تنفيذ أغراضه دائماً، لأن معظم الدول التي كان لها قنصل في طرابلس الغرب كانت تحاول بواسطتهم منع إرسال مثل هؤلاء السفراء، للحد من الإسراف وجشع الوالي للمال، ولم يكن ذلك لأنه كان يكلف الكثير من النفقات فحسب، بل لأنه كان يسبب الكثير من الحوادث المؤلمة، ومع هذا تم إرسال السفراء إلى فيينا وهولندا والدنمارك وسويسرا (ميكاي، ١٩٦١، الصفحات ٩١-٩٢).

صعد علي القرماني إلى سدة الحكم، وهو مازال شاباً حديثاً، في ريعان الشباب، وقد أمسك به مدة بلغت نحو أربعين عاماً، وهي حالة نادرة في أي من ولايات الشمال الإفريقي، وقد وجد نفسه في البداية مشمولاً بتحية السكان له وترحيبهم بالحاكم الجديد، ولكنه لم يلبث طويلاً حتى أخذت تهدده مؤامرات بعض الزعماء المطالبين بمنصب القيادة في الجيش، بالنظر إلى صغر سن الابن البكر للوالي، وقد سعى أحد ضباط الجيش إلى هذا المنصب الهام الذي يمكن أن يصبح شاغله خطراً على الوالي نفسه، ولذا أصر علي القرماني تعيين "البك"، وفي نهاية عام ١٧٥٤ جاء إلى طرابلس الغرب، خليل القرماني، خال الوالي وابن عمه، وكان أحمد القرماني قد عينه حاكماً على درنة، وتردد القول بإسناد منصب "البك" إليه، لولا أن وجد مقتولاً خنقاً في ١٨ أيلول بالقلعة في ظروف غامضة، وأسند حكم درنة إلى محمود بك فضلاً عن بنغازي، ولم يرق لبعض ذوي الطموح استمرار الأسرة القرمانية في الحكم، وكان الوالي على علم بالمؤامرات التي تحاك ضده، فقام في مطلع عام ١٧٥٦ بقتل الخازندار ونفي ريس البحرية، وكانت أخطر هذه المؤامرات تلك التي نظمها في سنة ١٧٥٨ مصطفى أبو شاكر قريب الأسرة القرمانية وأسرة المكني الثرية صاحبة النفوذ، وقد حاول المتآمرون إثارة سكان الساحل والمنشية، ولكنهم بوغتوا في الوقت المناسب، من قبل القوات الموالية لعلي القرماني، الذي كان على علم مسبق بالمؤامرة، وقتل مصطفى بينما سجن إبراهيم المكني في القلعة (روسي، ١٩٩١، صفحة ٢٩٧).

إن سياسة الوالي، كانت تتسم بمحاياة قادة الأسطول ومجاراتهم وإرضاء طموحاتهم، فلقد ضحى من أجلهم حتى بابن عمه خليل بك درنه، الذي عُرف بمعارضته للغزوات البحرية، وهكذا فقد اغتيل خنقاً، وأعقب ذلك عدة اغتياالات أخرى فريدة من نوعها، أدت إلى تأليب مشاعر السكان، فلقد وثق القنصل الفرنسي الجديد أتج



دي جاردان Ange DE Gardane الذي استلم مهامه في ٣ آب ١٧٥٦، وصفاً لأحوال حكومة طرابلس الغرب في تلك المرحلة، فكتب:-

"إن علي باشا ما يزال شاباً وتنقصه التجارب، وهو عاجز عن البت في أي أمر من الأمور، ولا يمكن إجراء مقابلة معه إلا مرة كل أسبوعين بالكاد، وعندما يازف موعد المقابلة، فإن قاعته تكون غاصة بأصحاب الشكاوي والتظلمات من الأهالي، بحيث لا يكون لديه الوقت الكافي لسماع شكاوانا نحن القناصل، وهو لا يفقه في شؤون الدولة شيئاً، كما أنه من الجبن بحيث لا يقوى على إبداء رأيه في شيء، وهذا الباشا يتسم بالكثير من الطيبة والرأفة، وهذا ما يجعله يتألم جداً كلما اضطر إلى رفض التماس أو رجاء، وهو سادر في لهوه بالقلعة كالصبي، ويلاحظ أن كاهيته -أي معاونيه- وقائد جيشه- ورئيس بحريته، وخازني داره، وقائد ترسانته، وأمين باروده، وأمين بيت ماله، ومن شابههم، من الأهل، أما الديوان فإنه اسم بغير مسمى، ونقيب التجار لا يملك حرية إبداء رأيه في الأمور الاقتصادية بالرغم من أن البلاد في حالة سيئة وتلم بها المجاعات سنوياً، والباشا لا سلطان له، مما يجعله عاجزاً عن أداء واجباته، أما الدواخل ففي حالة غليان وثورة بسبب ضعف البك، ولقد ترتب على ذلك توقف رحلات قوافل فزان وغدامس التي كانت تجلب إلى العاصمة العبيد والذهب وجينة السني وريش النعام ثم تعود منها محملة بالسلع القادمة من أوروبا" (فيرو، ١٩٨٣، الصفحات ٤١١-٤١٢).

وقد انتهاز الانكشارية صفاته هذه، فمسكت بالحكم وتركزت في أيدي قادتها أعلى المناصب، ونجح هؤلاء الزعماء في التغلب على إرادته الضعيفة، وأبقوه منعزلاً في القلعة حتى لا يستطيع سماع أصوات الساخطين من عامة الناس، ولكي تبقى السلطة محصورة بهم بذل هؤلاء جهودهم ليجعلوا علي القرمانلي يشته في أمر كل غيور على المصلحة العامة ويشك في إخلاص كل من كان حائزاً على ثقة الشعب ومحبته، وهكذا نجحوا بالتخلص من كل من يحاول الوقوف في وجههم وينالونهم، بأن أوهموا الوالي بخطوته.

كان أول ما التفت إليه هؤلاء العمل على استئناف الأعمال البحرية على نطاق واسع، وكانوا قد استأثروا كثيراً من الولاة السابقين إبان العهد الماضي (١٧١١-١٧٥٤)، لوقوفهم في وجه أطماعهم، ونتج عن انتشار أعمال الغزو البحري، تردي العلاقات مع الدول الأوروبية، مما هدد طرابلس الغرب بأن تقصف بمدافع أساطيل هذه الدول الكبرى أكثر من مرة، كذلك استاء السكان من تسلط الإنكشارية ومن سياستهم القائمة على الغزو، لأن العمليات الحربية قطعت تقريباً حركة السفن التجارية، فأوقفت النشاط الاقتصادي، ولم تعد بالنفع إلا على الانكشارية والوالي بما حصلوا عليه من غنائم، وبدأ هذا الاستياء يتحول إلى سخط عظيم، ثم إلى محاولات للعصيان وإعلان التمرد (الدجاني، ١٩٦٨، الصفحات ٣٨-٣٩).

والمواقع أنه حل بالبلاد في عام ١٧٦٧ قحط شديد أدى إلى هجرة كثير من السكان إلى مصر وتونس، وإصابة الآخرين بأمراض كان بعضها معدياً كالكوليرا، مات بسببها في مدينة طرابلس الغرب وحدها ما يزيد على ٥٠٠ شخص، كما أدت الحروب التي نشبت بين قبائل أولاد سليمان والفرجان في ترهونة إلى خراب واسع، لذا أرسل الوالي جيشاً صغيراً بقيادة عثمان آغا لإعادة النظام والاستقرار، فلم يتقدم أبعد من وادي الميجينين، إذ عسكر على بعد فرسخين من المدينة، ومع ذلك توسط أحد علماء الدين من المرابطين حتى أعلن أولاد سليمان إلقاء السلاح، كما هاجر قسم من قبائل الفرجان إلى تونس (ميكاي، ١٩٦١، الصفحات ٩٨-٩٩). كما اشتعل الصراع القبلي بين قبيلتي النوافل ورشفانة وهم حلفاء المحاميد، ولم يكن الوضع بأفضل من ذلك في برقة، إذ لم تتوقف النزاعات والاشتباكات الحربية بين قبائل الجبارنة، الفوايد، وبين العاليا والجوازي، ومن جراء ذلك، أرغمت القبائل المهزومة على الهجرة إلى مصر.

ازداد الوضع الاقتصادي سوءاً بسبب توالي سنوات القحط أيضاً، ولما كان علي القرمانلي يعاني من المصاعب الاقتصادية، فقد عجز عن دفع مرتبات الجند والبحارة بصورة دورية، وهو ما أدى إلى ضياع الثقة بالوالي ضمن الجيش والأسطول، مما أصاب ركيزة الحكم الأساسية بالوهن، وتفشي أعمال السرقة والنهب في



البلاد، فقد أصبحت الوسيلة الأساسية لوجود الجند، ولم يكن سكان الولاية يشعرون بالأمن، لأن شيئاً لم يكن يضمن حماية ممتلكاتهم وحياتهم، حتى أصبحت السرقة "صنعة لا يستطيع أحد المعاقبة عليها" (بروشين، ٢٠٠١، الصفحات ١٣٠-١٣١).

ونظراً لحاجته الشديدة إلى المال فقد أرغمه الإنكشارية على فرض ضرائب باهظة على السكان فأثقل كاهلهم بها، كما جعلوه يصدر أحكاماً بالإعدام على كل من كان محل ثقة السكان واحترامهم، ولم يسلم من ذلك حتى أقرباءه، فعمت البلاد بذلك موجة من السخط والاضطراب من جراء ذلك؛ ومما زاد الحالة سوءاً، تعرض البلاد في العام ١٧٨٥ لوباء الطاعون، حتى أن الأنسة توللي Tully شقيقة القنصل الإنكليزي، التي أقامت في مدينة طرابلس الغرب للمدة (١٧٨٣-١٧٩٣)، تذكر حجم المأساة بأن العفونة نتيجة كثرة الموتى، ظلت رائحتها في الشوارع لعدة أيام، كما أن الكثير من الناس كانوا يدفنون أحياء، وتقدر عدد الموتى، بأنه خمس أهلها من المسلمين ونصف سكانها من اليهود، وكان من نتيجة هذه الظروف جميعها أن فقدت قوات الوالي سيطرتها على زمام الأمور، فانتشرت الفوضى ونشبت الحروب والفتن بين القبائل.

كما أن نائب قنصل فرنسا فليير Valliere الذي حل في طرابلس الغرب عام ١٧٨٦ كتب يقول:-

"إن الباشا لا يحكم إلا رعايا متمردين ومناطق جدباء، وأكادساً من الأطلال والخرائب، وأن المدينة التي يقيم فيها ليست سوى الخراب والدمار، كما أن قصره ينهار من جميع جوانبه، أما أسوار المدينة فإنها بسبب تدهورها في كثير من أجزائها تجعل أبواب المدينة عديمة الجدوى ولا قيمة لها. أما الحصون والبطاريات المعدة بمدافع قديمة وفاسدة فإنها تتداعى كلما أطلقت لتحية البوارج الحربية التي تأتي لإلقاء مراسيها في الميناء. وأن سبع سنوات أو ثمان من القحط ضاعفت الموتى والمهاجرين، وأخيراً تفشي الطاعون، وزادت هذه الكوارث زيادة كبيرة وهكذا أصبحت طرابلس صحراء مقفرة" (إسماعيل، ١٩٦٦، الصفحات ٤٨-٤٩).

أما الريف فكان أكثر فقراً، وأشد عوزاً، تعرض لأقسى المنازعات وأطولها، بين علي القرماني وأحد المطالبين بالحكم المدعو مصطفى القرماني، الذي كان يحظى بدعم باي تونس، إن المناوشات المستمرة على الحدود التونسية، والمخاوف المتكررة، وكميات الأموال الكبيرة التي يجب أن تدفع للقبائل المترددة المتذبذبة من أجل الحفاظ على الولاء، كل هذه الأسباب أسهمت في الانهيار الاقتصادي الفعلي لولاية طرابلس الغرب، ووقع الأسطول في الميناء، وخزانه الوالي خاوية، فما دامت طرق القوافل مهددة بالغارات، والمناطق الزراعية في الولاية مهجورة بسبب عدم الاستقرار وفقدان الأمن، فلا بد وأن يكون الأمل ضعيفاً بتحسين إمدادات الطعام الضئيلة للولاية أو للتصدير، فكرس الوالي الجزء الأعظم من جهوده في محاولة تهدئة القبائل العربية في الدواخل، واستطاع أن يحسن العلاقات مع باي تونس ونجح بمساعدته وعونه في أن يخمد ثورات القبائل على الحدود التونسية، ولا ريب في أنه لو استطاع أن يكرس جهوده كلها لمهمة أخرى فإنه لا بد وأن يحرز نجاحاً ويحقق نصراً، ولكنه كان قلقاً مشلول اليد بالدسائس والمؤامرات السياسية المستمرة.

وبنفس الوقت كان أبناء الوالي الثلاثة حسن (البك) وأحمد ويوسف، منهمكين في نضال مستمر من أجل القبض على مقاليد السلطة، وربما يظهر حسن الابن الأكبر وولي العهد، أفضل شخصية بين الثلاثة، ففي الفترة الوجيزة التي كانت أمامه (اغتيال في ٢٠ تموز ١٧٩٠) أظهر كفاءةً ونشاطاً، وإذا ما قيس بمعايير تلك الأيام فإنه كان حاكماً أميناً وإدارياً حازماً، أدرك بأن الحالة الاقتصادية المقبلة للولاية، والتي كانت في أسوأ ضائقة، تعتمد إلى درجة كبرى على حالة الأمن والطمأنينة والاستقرار في المناطق القبلية التي يتركز فيها غالبية السكان في ولاية طرابلس الغرب، كما تضم أهم الزعامات المحلية (توللي، ١٩٦٧، الصفحات ٤٨-٤٩).



الخاتمة

إن التغييرات السياسية – العسكرية، وعلى مر عهود التاريخ، تعود بالأعم الأغلب إلى عوامل داخلية، ذات طبيعة اجتماعية، أي تتعلق بتركيبية المجتمع المحلي، وتنوع طبقاته المختلفة، وطبيعة العلاقات التي تربط ما بينها سواء بالاتفاق أو التناقص، الذي قد يتخذ نمط الصراع المسلح، لتحقيق الهدف المنشود، وهو الاستحواذ على السلطة وتولي مقاليد الحكم، ذلك ما يمكن ملاحظته بصعود القرمانيين إلى الحكم في طرابلس الغرب عام ١٧١١، الذي يعترف بالسيادة الاسمية للدولة العثمانية، في مقابل الحفاظ على الأمن وإنهاء حالة الفوضى جراء نفوذ الزعامات القبلية، أو القيادات العسكرية، التي كانت تقاوم أي محاولة يجري القيام بها لتجريفها من نفوذها، عن طريق فرض الضرائب، أو إرغام أبناء القبائل على أداء الخدمة العسكرية.

تولى علي القرماني الحكم في ظروف صعبة للغاية، فمع تراجع موارد الدولة، واجهته صعوبات جمة، إذ حاول قادة الانكشارية تلافي النقص الحاد بالموارد المالية، عبر استئناف العمليات البحرية، تجاه السفن التجارية الأوروبية المبحرة في المتوسط، الأمر الذي استدعى ردود فعل عنيفة، من قبلها، مما أرغم السلطة في طرابلس الغرب على تخصيص القسط الأعظم من مواردها الشحيحة، للتعامل مع المستجدات، في دلالة على عجزها عن ضبط سلوك قادتها العسكريين، أو الإيفاء ببنود الاتفاقيات السابقة المعقودة مع القرمانيين.

فضلا عن ما تقدم ذكره، واجه تحديات أخرى، فمع اضطراب حبل الأمن، امتنع التجار عن التعامل مع الموانئ الطرابلسية، وحينئذ تراجعت أهمية موانئها، مع وجود البدائل الأخرى، سواء باستقبال السلع والبضائع الضرورية للأسواق الداخلية، أو باعتبارها ممرا لنقل البضائع إلى مناطق الدواخل، ومنها إلى قلب القارة الإفريقية، فتفشيت المجاعة والأمراض، مع تراجع الإمدادات، وتراجعت الموارد المالية التي تحصل عليها السلطات، من كمارك وضرائب وسواها، فحينئذ تراجعت مقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية في دفع رواتب موظفيها، أو للتخفيف من معاناة السكان، ونتيجة ذلك عمت الثورات والفتن الداخلية، وتفشيت أعمال السلب بين السكان، ما استنزف الموارد المالية للسلطات، التي سعت وبدأب إلى التصدي لكل هذه الأزمات الكبرى، في ولاية مترامية الأطراف، ما بين ساحل بطول نحو ٢٠٠٠ كم، ومناطق جبلية، وصحراء مترامية في مناطق الدواخل جنوبي ولاية طرابلس الغرب.

Funding

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors

Conflict of Interest

The authors declare that there is no conflict of interest regarding the publication of this paper

Acknowledgments

The authors would like to extend their heartfelt thanks to institution, for the moral support provided during the course of this research. The encouragement and guidance provided by the institution have helped tremendously in completing this research.

References

- العبيدي، أ.م.د. سمير عبد الرسول. (٢٠١٩). تأسيس الحكم القرماني (دراسة في تاريخ طرابلس الغرب أثناء العهد العثماني). مجلة آداب المستنصرية، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد ٨٦.
- الدجاني، أحمد صدقي. (١٩٦٨). أحاديث عن تاريخ ليبيا، طرابلس – ليبيا. ليبيا: دار المصراحي للطباعة والنشر.



- الأنسة، توللي. (١٩٦٧). عشرة أعوام في طرابلس الغرب ١٧٨٣-١٧٩٣، ترجمة الدكتور عبد الجليل الطاهر. بنغازي- ليبيا: منشورات الجامعة الليبية، دار ليبيا للنشر والتوزيع.
- إنعام محمد سالم شرف الدين. (١٩٩٨). مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي (دراسة في مؤسسات المدينة التجارية ١٧١١-١٨٣٥)، الجماهيرية العظمى. طرابلس-ليبيا: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات التاريخية رقم (٢٧).
- الأحمر، د.المولدي. (٢٠٠٩). الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا(الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية). بيروت - لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٧٨).
- أغسطيني، هنريكو دي. (١٩٧٨). تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي. ليبيا - تونس: سكان ليبيا، ج ١ (القسم الخاص بطرابلس الغرب)، ط٢، دار العربية للكتاب
- احميده، د.علي عبد اللطيف. (٢٠٠٩). الأصوات المهمشة (الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده)، ترجمة عمر أبو القاسم الككلي. بيروت - لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١.
- بن إسماعيل، عمر علي. (١٩٦٦). انهيار حكم الأسرة القرمانيّة في ليبيا ١٧٩٥-١٨٣٥. طرابلس - ليبيا: رسالة ماجستير منشورة، ط١، مكتبة الفرجاني.
- برنيا، كوستانزيو. (١٩٨٥). طرابلس من ١٥١٠ إلى ١٨٥٠، مصراته: تعريب خليفة محمد التليسي، الجماهيرية العظمى، ط١.
- بروشين، نيكولاي إيليتش. (٢٠٠١). تاريخ ليبيا منذ منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة د.عماد حاتم. بيروت- لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط٢.
- حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا. بيروت-لبنان: سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢٦)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية.
- خوجة، مصطفى. (١٩٧٩). تاريخ فزان، حقه وقدم له وعلق عليه حبيب وداعة الحسنائوي(كلية التربية- جامعة الفاتح)، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. ليبيا: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة نصوص ووثائق-٣.
- روسي، إتوري. (١٩٩١). ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي. الدار العربية للكتاب، ط١.
- قدارة، د.فاتح رجب. (٢٠١٣). الكراغلة في التاريخ الليبي الحديث والمعاصر، المؤتمر الدولي الخامس (الترك عبر العصور). جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ.
- فيرو، شارل. (١٩٨٣). الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة د. محمد عبد الكريم الوافي. طرابلس - ليبيا: طرابلس، ط٢.
- كمالي، إسماعيل. (١٩٩٧). تعريب وتعليق حسن الهادي بن يونس، الجماهيرية العظمى، طرابلس الغرب. ليبيا: سكان طرابلس الغرب، ط١، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المترجمة (٣٠).
- محمود ناجي. (١٩٧٠). تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى. منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب.
- ميكاي، رودلفو. (١٩٦١). طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرماني، ترجمة طه فوزي. معهد الدراسات العربية العالية: جامعة الدول العربية.

Bibliography



- . Al-Ubaidi, Dr. Samir Abdul Rasoul. (2019). The Establishment of Karamanli Rule (A Study in the History of Tripoli during the Ottoman Era). Al-Mustansiriya Journal of Arts, College of Arts, Al-Mustansiriya University, Issue 86.
- Al-Dajani, Ahmed Sidqi. (1968). Conversations on the History of Libya. Tripoli, Libya: Dar Al-Misrati for Printing and Publishing.
- Al-Anisa, Tully. (1967). Ten Years in Tripoli, 1783-1793. Translated by Dr. Abdul Jalil Al-Tahir. Benghazi, Libya: Publications of the Libyan University, Libya Publishing and Distribution House.
- Inam Muhammad Salem Sharaf Al-Din. (1998). An Introduction to the Social and Economic History of Tripoli (A Study of the City's Commercial Institutions, 1711-1835). Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya. Tripoli, Libya: Publications of the Libyan Center for Historical Studies, Historical Studies Series No. (27).
- Al-Ahmar, Dr. Al-Mawldi. (2009). The Social Roots of the Modern State in Libya (The Individual, the Group, and the Leadership Structure of the Political Phenomenon). Beirut, Lebanon: Center for Arab Unity Studies, 1st ed., Doctoral Dissertations Series (78).
- Agostini, Henrico D. (1978). Translated and introduced by Khalifa Muhammad al-Talisi. Libya-Tunisia: The Population of Libya, Vol. 1 (Section on Tripolitania), 2nd ed., Arab House for Books.
- Ahmeida, Dr. Ali Abd al-Latif. (2009). Marginalized Voices (Submission and Rebellion in Libya During and After Colonialism). Translated by Omar Abu al-Qasim al-Kikli. Beirut, Lebanon: Center for Arab Unity Studies, 1st ed.
- Ben Ismail, Omar Ali. (1966). The Collapse of the Karamanli Dynasty in Libya 1795-1835. Tripoli, Libya: Published Master's Thesis, 1st ed., al-Farjani Library.
- Bernia, Costanzio. (1985). Tripoli from 1510 to 1850. Misrata: Translated by Khalifa Muhammad al-Talisi, The Great Jamahiriya, 1st ed.
- Brushin, Nikolai Ilyich. (2001). A History of Libya from the Mid-Sixteenth Century to the Beginning of the Twentieth Century, translated by Dr. Imad Hatem. Beirut, Lebanon: Dar al-Kitab al-Jadeed al-Muttahida, 2nd ed.



- Hamida, Society, State, and Colonialism in Libya. Beirut, Lebanon: Doctoral Dissertations Series (26), 1st ed., Center for Arab Unity Studies.
- Khoja, Mustafa. (1979). A History of Fezzan, edited, introduced, and annotated by Habib Wada'a al-Hasnawi (Faculty of Education, Al-Fateh University), The Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya. Libya: Publications of the Libyan Jihad Center for Historical Studies, Texts and Documents Series - 3.
- Rossi, Etori. (1991). Libya from the Arab Conquest until 1911, translated and introduced by Khalifa Muhammad al-Talisi. The Arab House for Books, 1st ed.
- Qaddara, Dr. Fatih Rajab. (2013). The Kouloughlis in Modern and Contemporary Libyan History, Fifth International Conference (The Turks Through the Ages). Suez Canal University, Faculty of Arts and Humanities, Department of History.
- Ferro, Charles. (1983). Libyan Annals from the Arab Conquest to the Italian Invasion, translated by Dr. Muhammad Abdul Karim Al-Wafi. Tripoli, Libya: Tripoli, 2nd ed.
- Kamali, Ismail. (1997). Translated and annotated by Hassan Al-Hadi Bin Younis, The Great Jamahiriya, Tripoli, Libya: The Inhabitants of Tripoli, 1st ed., Libyan Center for Historical Studies, Translated Studies Series (30).
- Mahmoud Naji. (1970). History of Tripoli, translated by Abdul Salam Adham and Muhammad Al-Usta. Publications of the Libyan University, Faculty of Arts.
- Mikaki, Rodolfo. (1961). Tripoli under the Karamanli Dynasty, translated by Taha Fawzi. Institute of Higher Arab Studies: League of Arab States.